إدارة مخاطر السُّيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)

د./ نعيم سلامة القاضي*، د./ أحمد علي بواعنه**& د./ ليث أكرم القضاة***

Abstract:

The study aims to demonstrate the impact of liquidity risk to Jordanian commercial banks performance management in light of international standards. To achieve the objectives of the study, the sample consisted of managers, internal auditors, external auditors, and the staff of the Risk Management Department of all Jordanian Commercial Banks (13 banks) during the year of 2015.

A simple random sample was collected; 240 questionnaires were distributed, where 214 were valid, 95.83%, for the study. SPSS was used for the descriptive statistics, where we used t-test, ANOVA, Person correlation, single, and multiple regression, to test the hypothesis of the study.

Based on the analysis of the data collected and the testing hypotheses, we found that there is no statistical significant effect at the level of liquidity risk management of the banking sector's performance in light of international standards. Based on these findings, this study recommend the need to comply with international accounting standards (IAS), financial reporting standards (IFRS), and securities issued by the Basel Committee on banking supervision, according to regulatory requirements.

Mots clés: **L**iquidity risk, **I**nternational standards, **B**asel (I), **J**ordanian commercial banks.

* دكتور مشارك ـ جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
** أستاذ مساعد ـ جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
*** أستاذ مساعد ـ جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء البنوك التجارية الأردنية في ظل المعايير الدولية. لتحقيق أهداف الدراسة، فقد عمدت الدراسة إلى استخدام أسلوب الاستبيان كأحد الأساليب العلمية الملائمة. وقد تُكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين، والمدققين الداخليين والخارجيين، وموظفي دائرة إدارة المخاطر العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان خلال العام 2015 والبالغ عددها (13) بنك. فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، فقد لجأت الدراسة إلى توزيع (240) استبيان على المبحوثين موضوع الدراسة. وخلصت الدراسة باسترداد ما نسبته (95.83%) من ما تم توزيعه على جملة المستجيبين عينة الدراسة، مشيراً بأنه قد خضع ما يساوي (214) استبيان من جملة ما تم استرداده للتحليل الإحصائي واختبار افتراضات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.20). وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام (اختبار "t" للعينة الواحدة، بالإضافة إلى الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، ومعاملات الارتباط من خلال اختبار بيرسون) لاختبار الفرضيات موضوع الدراسة.

اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى عدد من النتائج، والتي من أبرزها، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) والأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك وفق متطلبات الجهات الرقابية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السُيولة النقدية، المعايير الدولية، اتفاقية بازل (I)، البنوك التجارية الأردنية.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار النظري
2) التحليل الإحصائي
خاتمة

مقدمة:

ساهمت عوامل عدة في ازدهار القطاع المصرفي الأردني ومن ذلك: الانفتاح على الأسواق العالمية، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية، والتشريعات الأردنية الجاذبة للاستثمار، حيث أشارت تقارير عدة للبنك المركزي الأردني أن البنوك في الأردن لديها فائض سيولة كبير نسبياً، إلا أن هذه البنوك تبحث عن فرص مناسبة للاستثمار علماً بأن قرارات الإقراض تخضع لعدة معايير أهمها: اجتياز المقترض لاختبارات التحليل المالي والائتماني السليم من حيث الجدوى والربحية والسُيولة والكفاءة الإدارية وتوفر الضمانات الحقيقية وانخفاض المخاطر، كما أصدر البنك المركزي الأردني نشرات متتالية بخصوص المعايير العالمية التي صممت للتقليل من مستوى معدل المخاطرة التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية ومن هذه المعايير، اتفاقية بازل (I) والتي تهتم بمخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك، واتفاقية بازل (II) وتشمل ثلاثة أنواع من المخاطر وهي: خطر الائتمان، وخطر السوق ومن هذه المخاطر خطر سعر الفائدة وخطر تبادل العملات وخطر السُيولة، ومخاطر أخرى كمخاطر التزويد، وأزمة السُيولة الحالية.
وفي العادة على أن البنوك التجارية الأردنية لا تمنح قروضاً بسهولة، كما أنها تتقاضى فائدة عالية بمجرد منح القرض، وتدرك إدارات البنوك بأن زيادة السُيولة وتركها بدون استثمار تشكل خطراً على البنك وقد تؤدي إلى إفلاسه (مروان & عدلي، 2010، 32)، كما أن انخفاض مستوى السُيولة النقدية لدى البنك قد يؤدي إلى وجود خطر للبنك بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته لذا تميل البنوك إلى استثمار الفائض لديها في السندات الحكومية خالية المخاطر.

- مشكلة الدراسة:

المصارف تكون عرضة لمشاكل تتعلق بالسيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما. مما يستدعي ضرورة تنبه تلك المصارف إلى تلك المخاطر عن طريق توفر المعلومات الكافية التي يمكنها القياس وتحليل ومراقبة وادارة والسيطرة على مخاطر السيولة. يعتبر تعظيم القيمة الهدف الأسمى لأية شركة أو منظمة بما فيها البنوك، والسُيولة الكافية تحدث القيمة، واذا ازداد مستوى القيمة البنكيّة يتوفَّر لدى البنوك سيولة نقدية كبيرة يجب استغلالها واستثمارها. واذا تركت هذه السُيولة بدون مشاريع أو تفعيل فأنها تصبح عبئاً على البنك، بمعنى أنها تحملُ مخاطر تؤثر على الأداء المصرفي وبالتالي تتضرر ربحية البنك، ويعجز عن الوفاء بالتزاماته وفي الوقت نَفْسِهِ إذا انخفض مستوى السُيولة لدى البنك فأنه يواجه مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته ودفع مستحقاته المدينة عند استحقاقها.

- عناصر مشكلة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المستوى الوظيفي، صفة المدقق)؟

- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث بموضوع غاية في الأهمية بالوقت الحاضر، وهو موضوع إدارة مخاطر السُيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال النواحي التالية:

- الأهمية النظرية والموضوعية: تستمد الدراسة الحالية أهميتها النظرية من تناولها لمواضيع حيوية ومعاصرة وذات تأثير بالغ في أداء القطاع المصرفي، ولاسيما أن هناك ندرة في مثل هذه الدراسات على وفق اطلاعنا على الكتابات الأردنية ومن ثم يمكن أن تغني المكتبة الأردنية والعربية في هذا المجال؛
- الأهمية العملية: تتجلى بمحاولة تقديم المعالجات والمقترحات للبنوك المبحوثة والتوجه بوضعها موضع التنفيذ والاستفادة منها، لأجل الارتقاء بأداء تلك البنوك من خلال جهود

العاملون في القطاع المصرفي للتعرف على أثر إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية، لما لها من أثر واضح في تحقيق الوفورات الاقتصادية والمالية، والنهوض بمستوى أدائها؛

- وأهمية القطاع المبحوث: تناول لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد الأردني، وهو قطاع البنوك الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن أن يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة.

– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- اختبار أثر إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؛
- اختبار مدى وجود فروق لأثر إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تعزى للمتغيرات الديموغرافية؛
- البحث في الطرق والأساليب التي تستخدمها المصارف الأردنية لإدارة السُّيولة والاستثمارات، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للارتقاء بأداء تلك البنوك؛
- والمساهمة في أغناء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بإدارة مخاطر السُّيولة النقدية وأداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية، حيث لوحظ من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ندرة ومحدودية في دراسة هذه المتغيرات.

- أنموذج الدراسة:

الشكل 01 - أنموذج الدراسة

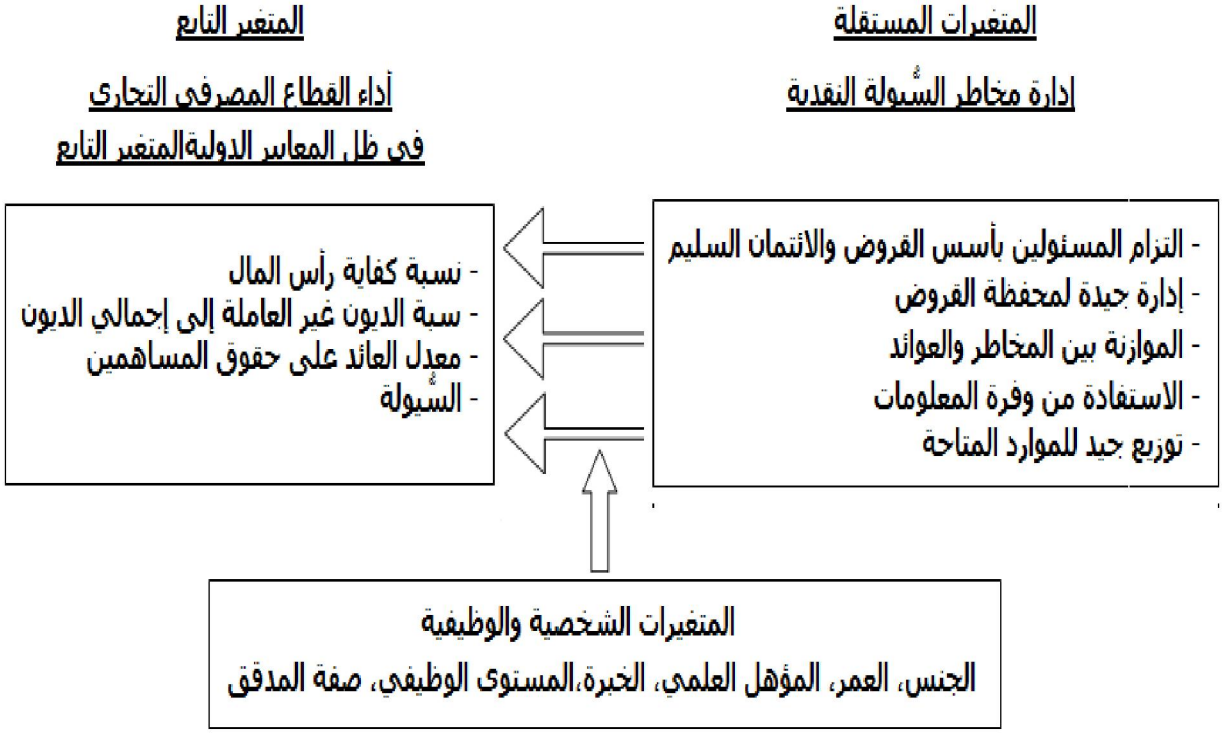

المصدر: الباحثون.

- فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها وأنموذجها، يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

H_01: الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

$H_01.1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية.

$H_0$1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية.
$H_0$1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الموازنة بين المخاطر والعوائد على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية".
$H_0$1.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية".
$H_0$1.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية.

$H_0$2: الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المستوى الوظيفي، صفة المدقق).

– منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمامها وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين رئيسيين في جمع بياناتها:

- **المصادر الثانوية (الجاهزة):** المعتمدة على المسح المكتبي والأدبيات الإدارية الباحثة في موضوعي (إدارة مخاطر السُيولة النقدية، وأداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية؛
- **المصادر الأولية:** وتتمثل بالبيانات التي تم جمعها من مصادر عينة الدراسة بالاعتماد على أداتها.

– مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين، والمدققين الداخليين والخارجيين، وموظفي دائرة إدارة المخاطر العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان خلال العام 2015 والبالغ عددها (13) بنك تجاري (بورصة عمان,*http//:www.exchange.jo*)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة لأفراد مجتمع الدراسة والتي تكونت من (240) من المديرين، والمدققين الداخليين والخارجيين، وموظفي دائرة إدارة المخاطر العاملين في البنوك التجارية الأردنية.
وفيما يلي جدول يتضمن كشف بقطاع الدراسة والمتمثل بالبنوك التجارية الأردنية (البنك المركزي الأردني، 2015).

الجدول 01 – كشف لقطاع الدراسة المتمثل بالبنوك التجارية الأردنية

اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي	عدد الفروع خارج المملكة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	109	13
بنك الأردن	1960	66	13
البنك العربي	1930	73	104
البنك الأهلي الأردني	1956	51	6
البنك الأردني الكويتي	1977	44	2
بنك القاهرة عمان	1960	69	19
بنك سوسيته جنرال	1993	16	–
بنك الاستثماري	1989	9	–
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1989	27	–
بنك الإتحاد	1991	30	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	12	1
بنك التجاري الأردني	1978	27	4
بنك المال الأردني	1996	13	–

– أداة الدراسة:

تم تصميم استبانه للإجابة عن أسئلة الدراسة، على النحو التالي:

الجدول 02- متغيرات الدراسة وفقرات الأسئلة التى تقيسها

الرقم	المتغير	الأسئلة التي تقيسها
1	التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم	1- 6
2	إدارة جيدة لمحفظة القروض	7- 10
3	الموازنة بين المخاطر والعوائد	11- 16
4	الاستفادة من وفرة المعلومات	17- 23
5	توزيع جيد للموارد المتاحة	24- 29
6	نسبة كفاية رأس المال	30 - 33
7	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	34- 37
8	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	38- 42
9	السُيولة	43- 47

والجدول التالي يبين عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول 03 – عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

نوع الإستبيان	العدد	النسبة المئوية %
الإستبانات الموزعة	240	100.00
الإستبانات المستردة	230	95.83
الإستبانات المستبعدة	16	6.96
الإستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي	214	93.04

وقد تم الاعتماد على مقياس Likert scale في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات على النحو التالي (موافق بشدة 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق بشدة 1)، وقد تم الاستفادة في إعداد استبانه هذه الدراسة من الاستبانات الموجودة في دراسة كل من (الأغا وأبو جامع، 2011) و(شاهين، 2005) و(Poole, 2008).

- صدق وثبات الأداة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة (validity) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، وقد تم إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظاتهم.
في حين تم **قياس ثبات الأداة** (Reliability) من خلال استخراج معامل (Cronbach Coefficient Alpha) لقياس درجة اتساق عبارات الاستبيان وثباتها، مشيراً بأنه قد بلغ معامل كرونباخ ألفا لكافة عبارات الاستبيان (78.2 %)، وهو أعلى من درجة الاتساق المقبولة إحصائيا (60%) (Coake and Steed,2001;Hair et al., 2010; Gujarati and Porter, 2009)، والجدول التالي يوضح قيم كرونباخ ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة:

الجدول 04 – معاملات ثبات ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغير	كرونباخ ألفا
إدارة مخاطر السُيولة النقدية	0.87
التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم	0.70
إدارة جيدة لمحفظة القروض	0.79
الموازنة بين المخاطر والعوائد	0.88
الاستفادة من وفرة المعلومات	0.65
توزيع جيد للموارد المتاحة	0.65
أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية	0.94

- أساليب التحليل الإحصائي:

تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية التالية:
- مقاييس Descriptive Statistic وذلك لعرض أسئلة الدراسة ووصف خصائص عينتها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛
- تحليل Simple Regression وذلك لاختبار فرضيات الدراسة لمعرفة اثر المتغير المستقل في كل متغير تابع؛
- تحليل الاعتمادية Reliability Analysis وذلك للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة بالاعتماد على معامل كرونباخ ألفا؛

- تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي(Skewness) لإجابات أفراد العينة على أسئلة الدراسة حيث كانت جميعها ذات دلالة إحصائية وتوزيع طبيعي، إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1)، والجدول (5) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول 05 – نتائج اختبار معامل الالتواء

الرقم	المتغيرات الفرعية	Skewness
1	التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم	-0.453
2	إدارة جيدة لمحفظة القروض	-0.902
3	الموازنة بين المخاطر والعوائد	-0.335
4	الاستفادة من وفرة المعلومات	-0.081
5	توزيع جيد للموارد المتاحة	-0.316

– حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتناول هذه الدراسة إدارة مخاطر السُيولة النقدية بأبعادها التالية: (التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم، إدارة جيدة لمحفظة القروض، الموازنة بين المخاطر والعوائد، الاستفادة من وفرة المعلومات) من حيث أثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية؛
- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية، ولا نستطيع تعميم نتائج هذه الدراسة على باقي القطاعات؛
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة تجميع بيانات هذه الدراسة من 3 كانون ثاني إلى 2 أب من عام 2015.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة الأغا وأبو جامع (2011) بعنوان: "توافق معايير بازل وإدارة مخاطر السُيولة المصرفية: دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع وأنظمه إدارة ورقابه مخاطر السُيولة المصرفية التي تتبناها المصارف العاملة في قطاع غزه، من خلال وضع إطار متكامل يساعد على تطوير هذه النظم وفقاً لإرشادات ومعايير الرقابة المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقيه لجنه بازل II". ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانه تضمنت معايير إدارة ورقابة مخاطر السيولة، تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة ورقابة المخاطر المصرفية لدى المصارف العاملة في قطاع غزة، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنها إشارة إلى كفاءة الإدارة العملية النقدية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتزام الإدارات العليا بإدارة أنشطة السُيولة المصرفية وفق إستراتيجية وأهداف إدارة مخاطر السيولة. ووضع ضوابط رقابية فعالة على السيولة، كما نجحت معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، وتمتع الأشخاص العاملون بوظيفة التدقيق الداخلي بالاستقلالية، وترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة. ويصعب على المصارف العاملة في قطاع غزة قياس مخاطر السُيولة وفق منهج بازل II.

2- دراسة أبو صلاح (2007) بعنوان: "المخاطر التشغيلية حسب متطلّبات بازل الثانية: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل(2)، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإداراتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لإدارة المخاطر التشغيلية. تم إنجاز هذه الدراسة من خلال إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر بشكل عام والإفادة من المنشورات والكتب الصادرة حول المخاطر التشغيلية بشكل خاص، مع التركيز على التوصيات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص والممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى اعتماده على المنهج الميداني من خلال استبيان تَمَّ توزيعه على البنوك العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الاستبيان للوصول إلى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط مخاطر التشغيل. أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام، انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفَّر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة بالخصوص.

3- دراسة عمرو (2006) بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية"

ركزت الدراسة على أنواع المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية، السيولة، رأس المال) ومدى إدراك المصارف لها وطرق إدارتها سعياً لاقتراح نموذج يمكن للمصارف من التعامل مع هذه المخاطر وادارتها بشكل فعال. حيث اشتملت العينة على أحد عشر بنك أردني خلال فترة 2000-2005 وتم استخدام أسلوب الاستبانة فيها. وقد وجد أن البنوك تدرك مختلف أنواع المخاطر بشكل مجتمع ولكنها تدرك فقط المخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال بشكل إفرادي، وأن البنوك قادرة على إدارة مختلف المخاطر ولكنها قادرة فقط على إدارة مخاطر السُيولة ومخاطر رأس المال بشكل إفرادي.

4- دراسة شاهين (2005) بعنوان: "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"

قدمت الدراسة تحليلاً لمشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف، وذلك من خلال التعرض بالمناقشة إلى طبية تلك المخاطر وأنواعها، والعوامل المؤثرة فيها، ومسببات نشوئها، والآثار السلبية الناتجة عنها. وقد أوضحت الدراسة أن هناك عديداً من المخاطر، منها المخاطر النظامية: وهي المخاطر التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة، وتتعلق بالنظام والنشاط الاقتصادي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، ومنها أيضاً المخاطر غير النظامية: وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة الاستثمار ونوعه وليست من طبيعة النظام المالي العام. وتطرق البحث أيضاً إلى كيفية إدارة كل من المخاطر، مبيناً الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها، والتي تعتبر مفيدة في مجال نظام رقابي فعّال، يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه. وقد قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تساعد على توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لترشيد القرارات واحتواء تلك المخاطر.

5- دراسة (Leaven & Levin, 2008) بعنوان:

"Bank Governance, Regulation, and Risk Taking"

هدفت الدراسة إلى أن تكون أول دراسة تقويمية تجريبية للنظريات الخاصة بالعلاقة بين المخاطرة التي تقدم عليها البنوك، وبين تركيبتها من حيث مالكيها، وأنظمة البنك الوطني (المركزي)، وركزت الدراسة على التعارضات والخلافات بين مديري البنوك، وبين مالكيها، فيما يتعلق بالمخاطر، وادارتها. وتوصلت الدراسة إلى أن إقدام البنوك على المخاطرة بدرجة أعلى، يزداد بزيادة القوة النسبيّة لحاملي الأسهم بين أعضاء الحاكميّة (مجلس الإدارة). وأظهرت نتائج الدّراسة أن العلاقة بين إقدام البنك على المخاطرة، والأنظمة الخاصّة برأسمال البنك، وسياسات تأمين الودائع، والضّوابط المفروضّة على البنك، تعتمد كّلها، وبدرجة عالية، على تركيبة الملكيّة لكلّ بنك من البنوك. واستخلصت الدّراسة، أن هذه النّتائج ذات آثار هامّة على سياسة البنك، بمعنى أن هذا النّظام البنكي أو ذك، يأخذ في النّتنفيذ صورًا مختلفة، تبعًا لتركيبة حاكميّة البنك.

6- دراسة (Poole, 2008) بعنوان:

"Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk"

تناولت الدراسة الأزمة الماليّة الأخيرة (2008)، والتي قال إنها بدأت في شهر آب من عام 2007، ولا تزال تفعل فعلها، حتّى الآن. فبينت الدراسة أن جذور هذه الأزمة، تعود أساسًا إلى سوء إدارة مخاطر القروض، والائتمان. وانه، وكصانع سياسة ماليّة فيدرالي في الولايات المتّحدة الأميركيّة، حذّر مب كرًا، من المخاطر التي تواجهها مؤسّسات فاني مي (Fannie Mae) وفريدي ماك (Freddie Mac)؛ لأن هاتين المؤسّستين، ذاتي الحجم المالي الهائل، تولّدان مخاطر نظامية. ويستخلص الباحثون في دراستهم أن هناك أهمية كبرى للتعليمات والمعايير والقرارات التي تحاول استباق الأزمات المالية في قطاع البنوك يجب أن تسَتبَق بحل مشكلات الإدارة السيئة، مثل المغامرات غير المحسوبة جيدًا، والتقليل من حصول أحداث صادمة وغير متوقعة، وعدم التوازن الزمني بين ما هو مستحق وما يجب دفعه، وضعف تقدير المخاطر لدى الأطراف الأخرى التي تؤثر في قدرة البنك على خلق حالة من التوازن بين ما هو مطلوب وما هو موجود، أو – كما حصل مؤخرًا – الاستناد إلى أسعار سوقية للأسهم قابلة للانهيار، وأخيرًا، النظرة قصيرة المدى في سياسات التمويل قصير الأمد.

7- دراسة (Eubanks, 2006) بعنوان:

The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification of I

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعايير الجديدة العالمية الصادرة عن اتفاقية بازل الثانية ومدى تطبيق هذه المعايير في البنوك الأمريكية، استخدمت استبياناً للكشف عن درجة تطبيق بنود معاهدة بازل الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال، وعملية المراجعة الإشرافية للبنك. أظهرت الدراسة أهمية إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان، وأهمية توضيح معايير اتفاقية بازل الثانية ولاسيما تلك المعايير المتعلقة بكفاية رأس المال. كما أوضحت الدراسة أبرز الصعوبات التي واجهت تطبيق اتفاقية بازل الأولى، والتعديلات المتعلقة بها، كما وضحت الدراسة المعايير الجديدة المتعلقة باتفاقية بازل الثانية التي يعمل الاتحاد الأوروبي على تطبيقها.

8- دراسة (Gatev & Strahan, 2003) بعنوان:

" Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk

تناولت الدراسة مخاطر السُيولة في البنوك المدرجة في أسواق الأوراق المالية؛ بهدف تحديد موطن قوة البنوك أو ضعفها، استناداً إلى أسس نظرية مدعمة بمعطيات التحليل المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك لها ميزة فريدة في إدارة مخاطر السُيولة والأزمات المالية؛ حيث إن تدفق الودائع إلى البنوك يمثل تحوطاً طبيعياً في هذا المجال، حتى بوجود طلب متزايد على السُيولة في حالات انحدار أسعار الأسهم في الأسواق المالية.

1) الإطار النظري:

سيتم تناول الإطار النظري للدراسة من خلال تناول مفهوم إدارة المخاطر وأهمية إدارة المخاطر والتطرق إلى أسس إدارة المخاطر، وأعقب ذلك دراسة مقومات نظام إدارة المخاطر، وتناول أنواع المخاطر، والتطرق إلى أساليب التعامل مع المخاطر.

– مفهوم إدارة المخاطر:

ترتكز البنوك التجارية على فَنّ إدارة المخاطر، حيث بدونها تقل الأرباح أو تنعدم، فكلّما تَقَبَّلَ البنك للمخاطر كلما كان هناك تحقيق للأرباح والعكس صحيح، فتأتي أهمية إدارة المخاطر ليس لتجنبها للمخاطر، وانما على احتوائها والخروج منها بأقل الخسائر أو بدون خسائر، ويعتبر ذلك المقياس الحقيقي لنجاح إدارات المخاطر في البنوك.
ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم للمخاطر وتطوير الاستراتيجيات لإدارة المخاطر التي تَمَّ قياسها، وهذه الاستراتيجيات تستخدم لضمان تحويل المخاطر إلى نقطة أخرى، أو يتم تجّنبها وتخفيض التأثير السلبي لها، وفي بعض الحالات يمكن قبول البعض أو كلّ النتائج لمخاطر معينَة".(طيبة، عبد العزيز& برايمي، محمد، 2008، 19)
ويقصد كذلك بإدارة المخاطر "عملية تحديد وتقويم للمخاطر، وإدارة واختيار التقنيات المناسبة للتكيّف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها" (رضوان، سمير، 2005، 309). عرف (الحلفي، عبد الجبار، 2007، 23) إدارة المخاطر بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحدِّ من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.
في حين عرف (الدوري، مؤيد & الحسيني، فلاح، 2000، 166) المخاطر بأنها احتمالية أن تكون ناتجة عن تنبؤات خاطئة، فإذا كانت احتمالية أن تكون التنبؤات الخاطئة عالية، فأن ذلك سيؤدي إلى درجة مخاطرة عالية أيضاً، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة، فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً.
وأخيرا عرف (Dorfman, Mark S. 1998, 15) المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تُعَرِّضُ البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، تؤثر على تحقيق الأهداف وتنفيذها بنجاح، وقد تؤدي حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه
ويرى الباحثون أن إدارة المخاطر هي العمليَّات التي تقوم بها البنوك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وقياسها وإدارتها بطريقة تمكِّن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوُّط لها، ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

- أهمية إدارة المخاطر:

تكمن أهمية إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي(الفاعوري، أسامة، 2007، 10):

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بطرق لا تؤثر على ربحية البنك؛
- تحديد خطة للعمل وسياسة واضحة، للمساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية للبنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- المعرفة المتزايدة للمخاطر وفهم التعرض لها، حيث إن المنهج النظامي القائم على المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار، يؤدي إلى أن يقلل من إحداث الفوضى؛
- تنمية الميزة التنافسية للبنك وتطويرها عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- ومساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل III، بما يتفق وطبيعة البنوك المميزة.

- أسس إدارة المخاطر:

قامت هيئة (FSR) التي تهتم بقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم "لجنة قواعد إدارة المخاطر" وهي تابعه للجنة الرئيسية في الهيئة (لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر)، حيث قامت بتكليفها بوضع قواعد عامة لإدارة المخاطر في البنوك التجارية، ولقد تَمَّ تشكيل هذه اللجنة من أعضاء ذوي الخبرة والاحتراف في أعمال البنوك. وتتركز أسس إدارة المخاطر في البنوك التجارية على ما يلي: (اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، 2003، 29)

- **دور الإدارة العليا:** حيث تقع على عاتق الإدارة العليا لأي بنك تجاري مسؤولية تحديد نطاق عمل الإدارات المختلفة في البنك، واستحداث إدارة مستقلة للمخاطر، تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر، والتأكد من الالتزام التام باللوائح القانونية المتعلقة بالأنشطة المصرفية، ووضع نظام شامل لمراقبة هذه الأنشطة؛
- **القياس والمتابعة:** فهنا لا بد من وجود نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر بدقة لدى البنك، ووجود أنظمة معلومات محدثة ودقيقة، تساعد في تحديد نوعية الخطر وقياسه وتحديد أثره، والتنبيه له في الوقت المناسب، وبيان سبل معالجته؛
- **والرقابة الداخلية:** حيث إن وجود وحدة رقابة داخلية في البنك، تكون فاعلة وتمتلك من الصلاحيات ما يمكنها من أداء دورها بالكشف عن مواطن الخلل والضعف، وتكون هذه الوحدة مرتبطة بمجلس إدارة البنك مباشرة، وأن تناط بها مسؤولية وضع ضوابط أمان لجميع أنظمة المعلوماتية، للحفاظ على السرية والسلامة للمعلومات، وكذلك وضع الخطط التي من شأنها تعزيز وتمكين البنك من مواجهة الأزمات حال وقوعها.

- مقومات نظام إدارة المخاطر:

لا بد من ورود عدد من العناصر للحصول على نظام إدارة فعّال وكفوء ونذكر عدداً منها:

- تحديد الأهداف من إدارة المخاطر: ان الأهداف الإستراتيجية لإدارة المخاطر هي السيطرة على أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، والتنبؤ بها قبل وقوعها، ليتم السيطرة عليها في الوقت المناسب؛
- مسؤولية الإدارة تجاه إدارة المخاطر: تقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق مجلس إدارة البنك، لذا يتوجب عليها فهم المخاطر التي تواجه البنك، ووضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتجنب المخاطر المحتمل حدوثها؛
- معايير لقياس المخاطر وتسجيلها: لا بد من توفر نظام معلومات فعَّال يتم من خلاله قياس المخاطر ومراقبتها وذلك من أجل السيطرة عليها (خان، طارق الله، أحمد، حبيب، 2003، 39).

وتستخدم معايير الرقابة المصرفية، مثل معيار كفاية رأس المال وحجم العوائد والسُّيولة والملاءة، وهناك تقارير نمطية تقدم كذلك عن المخاطر ومن هذه التقارير: Rose , P.S (and S. C. Hudgins, 2006,63)

1- تقرير مخاطر الائتمان 2- تقرير مخاطر السوق 3- تقرير مخاطر التشغيل 4- تقرير مخاطر السُّيولة

وجود نظام سليم للمعلومات والرقابة: لا يمكن أن يتمَّ ما لم تتوفر معلومات صادقة وكافية عن كل البدائل، وبعدها يتمُّ متابعة التنفيذ وسلامة القرارات، ويجب الإفصاح عن المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير الدورية عن المخاطر وأنواعها وقياسها وأسبابها وأدواتها وكيفية التخلُّص منها، ويجب على إدارة مجلس الإدارة في البنك تطبيقها (رضوان، سمير، 2005، 331).

- أنواع المخاطر:

يمكن تقسيم المخاطر من حيث تأثيرها على القطاعات كالآتي:(Morgan,1995, 7-9)

- المخاطر النظامية: حيث تتعرض لها جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك نتيجة لتغيُّر الظروف السياسية والاقتصادية العامّة كما أن هذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق حيث إنها تشمل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التضخم ومخاطر تقلبات المناخ العام وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها بالتنويع؛
- والمخاطر غير النظامية: هي المخاطر التي تتعرَّض لها شركة معينة أو قطاع معين دون الآخر أو دون أن يعكس تأثيره على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية حيث تشمل كل من المخاطر الصناعية ومخاطر السُّيولة ومخاطر الإدارة كل هذه المخاطر يمكن تقليلها بالتنويع.

لابد من الإشارة إلى أنواع المخاطر التي تعتمدها النظريات التمويلية الحديثة من حيث تصنيفها إلى مجموعات ثلاث هي:

- المجموعة الأولى؛ تقوم بتصنيف الخطر حسب مصدره، إلى مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال ومخاطر الأسعار ومخاطر الأموال ومخاطر التغطية والمخاطر القانونية (حماد، طارق، 2003، 194)؛
- المجموعة الثانية؛ وتصنف الخطر بمدى ارتباطه بالمنشاة، من حيث إنها مخاطر نظاميّة تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام، ولذلك فالتنوع الاستثماري حيالها ليس حلا، إلا أنه يمكن التخفيف من حدتها بقياسها، وأخرى غير نظامية ليست من طبيعة النظام المالي العام (صيام، أحمد، 2003، 98)؛
- والمجموعة الثالثة؛ تقوم بتصنيف الخطر من حيث الميزة التنافسية المعلوماتية، وذلك بتقسيمها إلى مخاطر مالية وأخرى تسمى بمخاطر الأعمال (حشاد، نبيل، 2005، 20).

وفي ضوء ما سبق تتأثر البنوك التجارية بمجموعة من المخاطر نوجزها بما يلي:

- المخاطر التشغيلية (Operational Risks): وهي التي تنشأ بسبب ضعف أداء الوظائف التشغيلية ومن هذه المخاطر؛ مخاطر التكنولوجيا، مخاطر الاختلاس، مخاطر الإدارة؛
- المخاطر التجارية (Business Risks): وتصنف هذه المخاطر على أنها مخاطر نظامية تواجه كل البنوك إضافة إلى القطاعات الأخرى عامة ومن هذه المخاطر، المخاطر القانونية التي تنشأ عن القوانين الناظمة للتعاملات المالية للبنوك، والمخاطر السياسية الناشئة عن عدم الاستقرار السياسي بالبلد؛
- مخاطر الحوادث (Events Risks): ومنها مخاطر أزمة البنوك، والمخاطر الخارجية والكوارث ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية؛
- والمخاطر المالية (Financial Risks) ومن هذه المخاطر، مخاطر رأس المال، ومخاطر المضاربة المتمثلة في مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، كذلك المخاطر السُّوقية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في السوق الخارجي، ومخاطر السُّيولة.

– أساليب التعامل مع المخاطر:

بعد تحديد الخطر، وتحديد مستواه، يمكن استعمال الاستراتيجيات المتعارف عليها واستخدامها للتخفيف من درجة الخطر أو السيطرة عليه، نذكر منها (Rejda, George E, 2001, 60-63):

- القبول: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، لذا يمكن القول بأن جميع المخاطر التي لا يمكن تَجَنُّبُها أو نقلها يجب القبول بها. ومثال على ذلك الحروب التي لا يمكن تَجَنُّبُها ولا يمكن التأمين على الممتلكات ضدها؛

- تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة، ومثال عليها عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، وتختلف هذه الإستراتيجية عن إستراتيجية القبول في أنها تتضمن إجراءات وخطط لتجنب المخاطر أو إزالتها؛
- السيطرة عليها: يتم ذلك من خلال بذل الجهود من قبل الإدارة لتقليل من احتمالات حدوث الخسارة، وكما يتضمن تحديد الخطط لها سابقاً، خوفاً من وقوعها مرَّة أخرى؛
- وتحويلها أو نقلها: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة أخرى تقبل بنقل المخاطر إليها مثل التأمين كما في حالة تمويل الصادرات والتغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات.

– ماهية مخاطر السُّيولة:

تعددت مفاهيم مخاطر السُّيولة، ونذكر منها ما يلي:
- عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، فعندما تكون سيولته غير كافية فأنه يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، سواءً عن طريق زيادة التزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل الموجودات إلى نقد سائل (شاهين، علي، 2005، 12)؛
- وعدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته والوفاء بها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تَحَمُّل تكاليف أو خسائر غير مرضية ومقبولة (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، 31).

وكما نعلم أن السُّيولة بمفهومها العام هي قدرة البنك على تلبية الطلب على الائتمان، إضافة إلى مقدرته على مواجهة التزاماته تُجاه المودعين، ولهذا فأن مخاطر السُّيولة تعبّر عن عدم قدرة البنك على تحويل الموجودات إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسائر في قيمتها.
وقد تنتج مخاطر السُّيولة عن السحوبات غير المتوقعة من قبل المودعين، أو عن تعهدات الإقراض التي يصدرها البنك وعليه فإن عجز البنك عن تلبية طلب المودعين أو المقترضين يعرض البنك لمخاطر السُّيولة، أما مصادر السُّيولة للبنوك فتكون من خلال تصفية بعض الموجودات أو من خلال الاقتراض (عقل، مفلح، 1999، 263) وفيما يلي مصادر السُّيولة:
– فيما يتعلق بالأصول تتحقق السُّيولة من خلال (الزيدانين، جميل، 1995، 156-157).
- سداد العملاء المقترضين من البنك لرأسمال قروضهم وفوائدها وعمولاتها؛
- سحب البنك لودائعه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وقروض وغيرها.

وفيما يتعلق في جانب المطلوبات تتحقق السُيولة من خلال (الزيدانين، جميل، 1995، 156-157):

- استقطاب الودائع من المودعين؛
- إصدار شهادات الإيداع وبحدود القانون؛
- والاقتراض من البنك المركزي.

لذا لا بد من إيجاد توافق سليم لفجوة السُيولة ما بين الاحتفاظ بمقدار كافٍ من النقد والموجودات القابلة للتحويل إلى نقد لمواجهة السحوبات من المودعين، وما بين الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأموال على شكل غير مستثمرة، وحرمان البنك من العوائد المتأتية من استثمارها فيما لو استثمرت، لذا لا بدَّ من إيجاد المعادلة المتزنة التي تعالج فجوة السُيولة والتي تعرف على أنها الفجوة بين الطلب على السُيولة وما بين عرضها.

– إدارة مخاطر السُيولة في البنوك التجاريّة الأردنيّة:

بالرغم من تقدم البنوك الأردنية في استخدامها للتكنولوجيا والنّظم المصرفية الحديثة، إلا أنها لا تزال تتعامل مع عملائها على سمعة العميل ومعرفته عند البنك. بمعنى هنالك الكثير من القروض التي تمنح بتسهيلات لبعض العملاء ولا تمنح لعملاء آخرين. ونسبة مخاطر القروض في هذا النوع من القروض تكون منخفضة نسبياً نظراً لوجود أشخاص آخرين معنيين غير المدين والذي يثق البنك بهم وهذه حالات استثنائية. أما الطرق المتبعة في البنوك للحفاظ على نقودها وربحيتها فأنها تتمثل بوجود إدارة المخاطر لدى كل بنك، وهذه الإدارة تقوم على أسس عديدة منها أسس الإدارة إي أن الإدارة العليا هي المسئولة أولاً وأخيراً لأن القروض لا توافق على منحها إلا الإدارة العليا.أما وظيفة إدارة قسم الإقراض فتهدف إلى تمرير طلبات القروض وتضييق عوامل الخطر وحصرها، ومن ثَمَّ رفع الطلبات للإدارة العليا للموافقة عليها أو رفضها. كذلك هنالك القياس والمتابعة بحيث تقيس الإدارة مستويات المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة وهنالك أيضاً الرقابة الداخلية أي وجود تدقيق داخلي. بالإضافة إلى كلّ هذا فأن البنوك الأردنية لا تمنح أي قرض مهما كان بسيطاً إلا بعد تحويل راتب المدين للبنك واحضار كفيل، ولذا تضمن البنوك أموالها، كذلك هنالك سياسة تسلكها البنوك الأردنية وهي أنها لا تمنح قروضاً كبيره لمدين واحد؛ فمثلا تقوم شركة الطيران المَلَكية الأردنية باستئجار طائرات بدلاً من شرائها، وعملية تمويل استئجار الطائرات تتم بواسطة بنوك أجنبية وليست بنوك محلية، وبذلك تكسب البنوك الأجنبية مبالغ طائلة بشكل فوائد بينما تحرم البنوك المحلية نفسها من هذه الفوائد؛ ويتم هذا تحت ذريعة واحدة وهي أن البنوك الأردنية لا تجازف بأموال المودعين، بينما الحقيقة تثبت ذلك حيث تبين أن نسبة المخاطر في مثل هذه الديون تكون منخفضة. بالإضافة إلى الأساليب التقليدية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية، فأنها تسير على المبادئ والأنظمة التي يصدرها البنك المركزي الأردني والتي تشمل على بنود اتفاقية بازلII بالإضافة إلى معايير دولية ذات علاقة بمخاطر السُيولة.

2) التحليل الإحصائي:

- تحليل وعرض النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في إطار الأهداف والأسئلة التي تم تحديدها سابقاً، وفيما يلي ذلك عرض شامل لأسئلة وفرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها.

أولاً - التحليل الوصفي للمعلومات الديموغرافية:

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام أساليب النزعة المركزية لوصف بيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام معاملات التكرار والتكرار النسبي، وكما يلي:

الجدول 06 – توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	144	67.3
	إناث	70	32.7
العمر	أقل من 25 سنة	23	10.7
	25 سنة – أقل من 35 سنة	100	46.7
	35 سنة – أقل من45 سنة	57	26.6
	45 سنة فأكثر	34	15.9
المؤهل العلمي	بكالوريوس	137	64.0
	ماجستير	69	32.2
	دكتوراه	3	1.4
	أخرى	5	2.3
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	42	19.6
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	79	36.9
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	48	22.4
	15 سنة فأكثر	45	21.0
الشهادة المهنية	محاسب قانوني أردني (JCPA)	55	25.7
	محاسب قانوني عربي (ACPA)	4	1.9
	محاسب قانوني أمريكي (CPA)	28	13.1
	محاسب قانوني بريطاني (ACCA)	3	1.4
	شهادة مدقق داخلي	9	4.2
	أخرى اذكرها ...	115	53.7
طبيعة العمل	مدير	36	16.8
	رئيس قسم	27	12.6
	مدقق داخل	47	22.0
	مدقق خارجي	47	22.0
	أخرى (موظفي دائرة المخاطر)	57	26.6

تحليل البيانات الخاصة بالمعلومات عن المجيبين:

تتعلق بتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة على النحو التالي:

1. **الجنس:**

يبين من الجدول (6)، أن (144) من عينة الدراسة هم من الذكور وبنسبة مئوية (67.3)، وأن (70) من عينة الدراسة هم من الإناث وبنسبة مئوية (32.7).

2. **العمر:**

يتبين من الجدول (6)، أن (23) من مجتمع الدراسة أعمارهم أقل من 25 سنة وبنسبة مئوية (10.7)، وأن (100) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين (25–35) سنة وبنسبة مئوية (46.7)، وأن (57) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين (35–45) وبنسبة مئوية (26.6)، وأن (34) من مجتمع الدراسة بلغت أعمارهم من (45) سنة فأكثر وبنسبة مئوية (15.9). ونلاحظ هنا أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة هم في الفئة العمرية (25–35) سنة.

3. **المؤهل العلمي:**

يتبين من الجدول (6)، أن (137) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وبنسبة مئوية (64.1)، وأن (69) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير وبنسبة مئوية (32.2)، وأن (3) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه وبنسبة (1.4)، وأن (5) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي أقل من بكالوريوس وبنسبة مئوية (2.3).

4. **الخبرات العملية:**

يتبين من الجدول (6)، أن (42) من مجتمع الدراسة بلغت عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي أقل من خمس سنوات وبنسبة (19.6)، وأن (79) من مجتمع الدراسة تراوحت عدد سنوات الخبرة العملية ما بين (5–10) سنوات وبنسبة مئوية (36.9)، وأن (48) من مجتمع الدراسة تراوحت عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي ما بين (10–15) سنوات وبنسبة مئوية (22.4)، وأن (45) من مجتمع الدراسة بلغت عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي من (15) سنة فأكثر وبنسبة مئوية (21).

5. **الشهادات المهنية:**

يتبين من الجدول (6)، أن (55) من مجتمع الدراسة يحملون الشهادة المهنية ((محاسب قانوني أردني (JCPA)) وبنسبة مئوية (25.7)، وأن (4) من مجتمع الدراسة يحملون الشهادة المهنية ((محاسب قانوني عربي (ACPA)) وبنسبة مئوية (1.9)، وأن (28) من مجتمع الدراسة يحملون الشهادة المهنية ((محاسب قانوني أمريكي (CPA)) وبنسبة مئوية (13.1)، وأن (3) من مجتمع الدراسة يحملون الشهادة المهنية ((محاسب قانوني بريطاني (ACCA)) وبنسبة مئوية (1.4)، وأن (9) من مجتمع الدراسة يحملون الشهادة المهنية (شهادة مدقق داخلي) وبنسبة مئوية (4.2)، وأن (115) من مجتمع الدراسة موزعة كالآتي: منهم (7) يحملون شهادة

مهنية (مدقق نظم معلومات)، و(4) يحملون شهادة مهنية (محترف مخاطر)، و(4) يحملون شهادة مهنية (أخصائي معتمد في مكافحة غسيل الأموال)، و(6) يحملون شهادة مهنية (متخصص في الرقابة الداخلية)، و(8) يحملون شهادة مهنية (مقُرض معتمد)، و(13) يحملون شهادة مهنية (محلل مخاطر)، و(9) يحملون شهادة (محلل مالي)، والباقي (64) تم اختيار أخرى ولكنهم لم يقوموا بذكر الشهادات المهنية الحاصلين عليها.

6. **وطبيعة العمل:**

يتبين من الجدول (6)، أن (36) من مجتمع الدراسة طبيعة العمل لهم (المسمى الوظيفي) " مدير" وبنسبة مئوية (16.8)، وأن (27) من مجتمع الدراسة طبيعة العمل لهم " رئيس قسم" وبنسبة مئوية (12.6)، وأن (47) من مجتمع الدراسة طبيعة العمل لهم " مدقق داخلي " وبنسبة مئوية (22)، وأن (47) من مجتمع الدراسة طبيعة العمل لهم " مدقق خارجي " وبنسبة مئوية (22)، وأن (57) من مجتمع الدراسة طبيعة العمل لهم " موظفي دائرة إدارة المخاطر " وبنسبة مئوية (26.6).

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة الأساسية وتشخيصها:

فيما يلي نتائج الاختبارات الوصفية الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة، سواءً المستقلة أو التابعة منها.

أ) إدارة مخاطر السُيولة النقدية:

بالنظر إلى إدارة مخاطر السُيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية، ترتكز الدراسة على التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم، إدارة جيدة لمحفظة القروض، الموازنة بين المخاطر والعوائد، الاستفادة من وفرة المعلومات، توزيع جيد للموارد المتاحة.

الجدول 07 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يتم تصنيف القروض إلي ديون مشكوك فيها (التي يكون قد مضى عليها (180) يوماً ولوجود مؤشرات إيجابية توحي بإمكانية عودتها قروضاً عاملة)	5.00	0.00	1	مرتفع
2	يعمل البنك على تصنيف الديون تحت المراقبة (القروض التي تظهر بها إشارات تشير إلى احتمالية التعثر مستقبلاً إن لم تصوب أوضاعها)	4.45	0.51	2	مرتفع
3	يهتم البنك بالديون دون المستوى العام وهي الديون غير المضمونة والتي تشهد تذبذباً بقيمة الضمانات المقدمة من قبل المدينين وتكشف عن عدم ملاءتهم	4.27	0.62	3	مرتفع
4	يعد تصنيف الأصول وفقا لدرجات المخاطرة من أبرز الأساليب المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان	4.00	0.00	4	مرتفع
5	يتم تصنيف القروض إلى ديون معدومة (الديون التي مضى على اعتبارها ديوناً غير عاملة أكثر من عام، ولا يتوقع تحصيلها وبالتالي لا تندرج ضمن الموجودات)	3.83	1.01	5	مرتفع
6	الديون معدومة المخاطر هي الديون منتظمة السداد	3.40	1.21	6	متوسط
المتوسط العام		4.15	0.55		مرتفع

يتضح من الجدول (7) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.40–5.00)، وكان أعلى متوسط للفقرة (39) والتي تنص على " يتم تصنيف القروض إلى ديون مشكوك فيها (التي يكون قد مضى عليها (180) يوماً ولوجود مؤشرات إيجابية توحي بإمكانية عودتها قروضاً عاملة)" بمتوسط حسابي (5.00)، وانحراف معياري (0.0) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (37) والتي تنص على " يعمل البنك على تصنيف الديون تحت المراقبة (القروض التي تظهر بها إشارات تشير إلى احتمالية التعثر مستقبلاً إن لم تصوب أوضاعها) " كان المتوسط الحسابي (4.45) والانحراف المعياري (0.51) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (38) والتي تنص على " يهتم البنك بالديون دون المستوى العام وهي الديون غير المضمونة والتي تشهد تذبذباً بقيمة الضمانات المقدمة من قبل المدينين وتكشف عن عدم ملاءتهم " كان المتوسط الحسابي (4.27) والانحراف المعياري (0.62) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (35) والتي تنص على " يعد تصنيف الأصول وفقاً لدرجات المخاطرة من أبرز الأساليب المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان " كان المتوسط الحسابي (4.00) والانحراف المعياري (0.00) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (40) والتي تنص على " يتم تصنيف القروض إلى ديون معدومة (الديون التي مضى على اعتبارها ديوناً غير عاملة أكثر من عام، ولا يتوقع تحصيلها وبالتالي لا تندرج ضمن الموجودات) " كان المتوسط الحسابي (3.83) والانحراف المعياري (1.01) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (36) والتي تنص على " الديون معدومة المخاطر هي الديون منتظمة السداد " بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.21) وهو بمستوى متوسط، وبلغ المتوسط العام (4.15) بانحراف معياري (0.55) وهو بمستوى مرتفع.
ويمكن تفسير ذلك من أن وجود أسس واضحة لمنح القروض والائتمان السليم له أهمية واضحة في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، لذلك يتم مراقبتها ومتابعتها في إطار من الحاكمية المؤسسية.

الجدول 08 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال إدارة جيدة لمحفظة القروض

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
7	يتم تحديد نطاق عمل الإدارات المختلفة واستحداث إدارة مستقلة للمخاطر	4.79	0.42	1	مرتفع
8	يتم إجراء اختبارات معيارية للملاءة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض	4.36	0.48	2	مرتفع
9	تعمل دائرة المخاطر على التأكد من الالتزام باللوائح القانونية المتعلقة بالأنشطة المصرفية ووضع نظام شامل لمراقبة هذه الأنشطة	4.35	0.51	3	مرتفع
10	يقوم البنك بالاحتفاظ بمقدار كاف من النقد والأصول القابلة للتحويل إلى نقد لمواجهة سحوبات المودعين والوفاء بالالتزامات تجاه خدمة المودعين	4.14	0.35	4	مرتفع
المتوسط العام		4.41	0.44		مرتفع

يتضح من الجدول (8) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.14–4.79)، وكان أعلى متوسط للفقرة (43) والتي تنص على " يتم تحديد نطاق عمل الإدارات المختلفة واستحداث إدارة مستقلة للمخاطر " بمتوسط حسابي (4.79) وانحراف معياري (0.42) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (41) والتي تنص على " يتم إجراء اختبارات معيارية للملاءة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض " كان المتوسط الحسابي (4.36) والانحراف المعياري (0.48) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (44) والتي تنص على " تعمل دائرة المخاطر على التأكد من الالتزام باللوائح القانونية المتعلقة بالأنشطة المصرفية ووضع نظام شامل لمراقبة هذه الأنشطة " كان المتوسط الحسابي (4.35) والانحراف المعياري (0.51) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (42) والتي تنص على " يقوم البنك بالاحتفاظ بمقدار كاف من النقد والأصول القابلة للتحويل إلى نقد لمواجهة سحوبات المودعين والوفاء بالالتزامات تُجاه خدمة المودعين " بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.35) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.41) بانحراف معياري (0.44) وهو بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ذلك من أن وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر يمكن للبنوك التجارية من أداء مهماتها بطريقة مناسبة وكذلك الحفاظ على مركزها المالى، كما وجود مقدار كاف من النقد والأصول المالية يمكن البنوك التجارية من الوفاء من التزاماتها تجاه العملاء فى إطار من الحاكمية المؤسسية.

الجدول 09 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال الموازنة بين المخاطر والعوائد

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
11	يتيح النظام للقائمين على إدارة الائتمان تسعيره بناء على المخاطر	4.60	0.80	1	مرتفع
12	يواجه البنك التزاماته تجاه المودعين بحيث يكون قادراً على تلبية السحوبات المتوقعة	4.46	0.50	2	مرتفع
13	تمثل مخاطر السُيولة الاختلال في التوازن بين حاجات البنك للسيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين أو تلبية طلبات الائتمان المعروضة عليه	4.46	0.50	3	مرتفع
14	يتم تحديد الحجم الأمثل للقروض ذات المخاطر في المحفظة الائتمانية، ويتم تقدير حجم السُيولة المطلوبة بناءً عليها	4.45	0.51	4	مرتفع
15	يتميز نموذج التحليل الائتماني بالكفاءة من ناحية الكلفة الإدارية	4.35	0.51	5	مرتفع
16	يتم تطبيق معايير بازل لتقدير سيولة البنك	3.50	0.81	6	متوسط
المتوسط العام		4.303	0.60		مرتفع

يتضح من الجدول (9) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.50– 4.60)، وكان أعلى متوسط للفقرة (49) والتي تنص على " يتيح النظام للقائمين على إدارة الائتمان تسعيره بناء على المخاطر " بمتوسط حسابي (4.60) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (45) والتي تنص على " يواجه البنك التزاماته تجاه المودعين بحيث يكون قادراً على تلبية السحوبات المتوقعة." كان المتوسط الحسابي (4.46) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (47) والتي تنص على " تمثل مخاطر السُيولة الاختلال في التوازن بين حاجات البنك للسيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين أو تلبية طلبات الائتمان المعروضة عليه. " كان المتوسط الحسابي (4.46) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (48) والتي تنص على " يتم تحديد الحجم الأمثل للقروض ذات المخاطر في المحفظة الائتمانية، ويتم تقدير حجم السُيولة المطلوبة بناءً عليها." كان المتوسط الحسابي (4.45) والانحراف المعياري (0.51) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (50) والتي تنص على " يتميز نموذج التحليل الائتماني بالكفاءة من ناحية الكلفة الإدارية " كان المتوسط الحسابي (4.35) والانحراف المعياري (0.51) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (46) والتي تنص على " يتم تطبيق معايير بازل لتقدير سيولة البنك " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.81) وهو بمستوى متوسط وبلغ المتوسط العام (4.303) بانحراف معياري (0.60) وهو بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ذلك بأن البنوك التجارية تقوم بتسعير الائتمان بناء على المخاطر، كما أن البنوك التجارية تحرص على تطبيق معايير بازل لتقدير سيولة البنوك مما يمكنها من القيام بأعمالها بشكل مناسب.

الجدول 10 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال الاستفادة من وفرة المعلومات

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
17	يتم تزويد إدارة المخاطر بالمعلومات اللازمة في إطار المحافظة على موجودات البنك	5.00	0.00	1	مرتفع
18	يتم وضع حدود لحجم السُّيولة يتناسب مع المحدد من قبل السلطات النقدية والذى يتلاءم مع نشاطات البنك	4.99	0.14	2	مرتفع
19	توفر المعلومات تساعد في الوصول إلى قرارات واضحة ومفهومة وسهلة بخصوص المخاطر	4.99	0.14	3	مرتفع
20	تعتبر الإدارة العليا هى المسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية إدارة مخاطر السُّيولة التى أقرها مجلس الإدارة في البنك	4.57	0.50	4	مرتفع
21	يتم المراجعة الدورية لسياسة السُّيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك	4.56	0.50	5	مرتفع
22	تقوم إدارة الاستثمار بالتعاون مع مجموعة إدارة المخاطر بمراجعة دورية وتحديث لإستراتيجية مخاطر السُّيولة التى تقوم بتقييمها لجنة الأصول والالتزامات	4.54	0.50	6	مرتفع
23	يجب وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتوظيف السُّيولة بالطريقة السليمة لضبط مخاطر السُّيولة لحدود مقبولة	4.36	0.48	7	مرتفع
المتوسط العام		4.71	0.32		مرتفع

يتضح من الجدول (10) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (5.00-4.36)، وكان أعلى متوسط للفقرة (57) والتى تنص على " يتم تزويد إدارة المخاطر بالمعلومات اللازمة فى إطار المحافظة على موجودات البنك " بمتوسط حسابى (5.00) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (53) والتى تنص على " يتم وضع حدود لحجم السُيولة يتناسب مع المحدد من قبل السلطات النقدية والذي يتلاءم مع نشاطات البنك." كان المتوسط الحسابى (4.99) والانحراف المعياري (0.14) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (56) والتى تنص على " توفر المعلومات تساعد فى الوصول إلى قرارات واضحة ومفهومة وسهلة بخصوص المخاطر " كان المتوسط الحسابى (4.99) والانحراف المعياري (0.14) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (54) والتى تنص على " تعتبر الإدارة العليا هى المسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية إدارة مخاطر السُيولة التى أقرها مجلس الإدارة فى البنك " كان المتوسط الحسابى (4.57) والانحراف المعيارى (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (52) والتى تنص على " يتم المراجعة الدورية لسياسة السُيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك " كان المتوسط الحسابى (4.56) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (55) والتى تنص على " تقوم إدارة الاستثمار بالتعاون مع مجموعة إدارة المخاطر بمراجعة دورية وتحديث لإستراتيجية مخاطر السُيولة التى تقوم بتقييمها لجنة الأصول والالتزامات " كان المتوسط الحسابى (4.54) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (51) والتى تنص على " يجب وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتوظيف السُيولة بالطريقة السليمة لضبط مخاطر السُيولة لحدود مقبولة " بمتوسط حسابى (4.36) وانحراف معياري (0.48) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.71) بانحراف معياري (0.32) وهو بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ذلك من أن وجود معلومات كافية وتزويدها لإدارة المخاطر يحافظ على مصالح البنوك، مما يتطلب وضع الضوابط والقواعد التى تعمل على ضبط مخاطر السُيولة لحدود مقبولة.

الجدول 11 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لإستجابات أفراد العينة على فقرات مجال توزيع جيد للموارد المتاحة

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
24	يلتزم البنك بمنح الائتمان وفق السقوف المقرة من البنك المركزي	4.90	0.30	1	مرتفع
25	يتم الاحتفاظ بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة	4.68	0.47	2	مرتفع
26	يتم الاحتفاظ بجزء من ودائع العملاء لدى البنك المركزي كاحتياطى نقدى لا يمكن التصرف به	4.61	0.65	3	مرتفع
27	يتم الرقابة على مؤشرات السُّيولة وفقاً لسياسات البنوك ومتطلبات السلطات الرقابية	4.56	0.51	4	مرتفع
28	يتم قياس ورقابة السُّيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة	4.43	0.50	5	مرتفع
29	تلتزم البنوك الأردنية بنسب السُّيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التى تعمل ضمنها فروع هذه البنوك خارج المملكة	4.21	0.93	6	مرتفع
المتوسط العام		4.565	0.56		مرتفع

يتضح من الجدول (11) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.21–4.90)، وكان أعلى متوسط للفقرة (63) والتى تنص على " يلتزم البنك بمنح الائتمان وفق السقوف المقرة من البنك المركزي " بمتوسط حسابى (4.90) وانحراف معياري (0.30) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (58) والتى تنص على " يتم الاحتفاظ بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة." كان المتوسط الحسابى (4.68) والانحراف المعياري (0.47) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (60) والتى تنص على " يتم الاحتفاظ بجزء من ودائع العملاء لدى البنك المركزي كاحتياطى نقدي لا يمكن التصرف به " كان المتوسط الحسابى (4.61) والانحراف المعياري (0.65) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (59) والتي تنص على " يتم الرقابة على

مؤشرات السُّيولة وفقاً لسياسات البنوك ومتطلبات السلطات الرقابية " كان المتوسط الحسابى (4.6) والانحراف المعياري (0.51) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (61) والتى تنص على " يتم قياس ورقابة السُّيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة " كان المتوسط الحسابى (4.43) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (62) والتى تنص على " تلتزم البنوك الأردنية بنسب السُّيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التى تعمل ضمنها فروع هذه البنوك خارج المملكة " بمتوسط حسابى (4.21) وانحراف معياري (0.93) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.565) بانحراف معياري (0.56) وهو بمستوى مرتفع.
ويمكن تفسير ذلك من أن البنوك التجارية تحرص على المحافظة على موجوداتها من خلال توزيع جيد للائتمان وفق السقف المقرر للبنك المركزى، كما أن البنوك التجارية تلتزم بنسب السُّيولة المقررة وفق ما يقرره البنك المركزي في إطار الحاكمية المؤسسية.

ب) أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية:

سيتم عرض بيانات الدراسة المتعلقة فى مجال أداء القطاع المصرفى التجاري فى ظل المعايير الدولية من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة كما يأتى:

الجدول 12 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال نسبة كفاية رأس المال

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
30	يقيس مؤشر مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة مخاطر التوظيفات التى قد يتعرض لها	4.91	0.29	1	مرتفع
31	يتم قياس المتانة للجهاز المصرفى من خلال مؤشرات كفاية رأس المال حسب معايير بازل ومتطلبات البنك المركزي الأردنى	4.81	0.58	2	مرتفع
32	يتم تقدير قيمة الأصول وحقوق الملكية بناءً على معايير بازل عند احتساب النسب المطلوبة لكفاية رأس المال	4.81	0.58	3	مرتفع
33	نسبة شريحة رأس المال الأساسي إلى موجودات البنك المرجحة بالمخاطر لا تقل عن 6%	4.47	0.66	4	مرتفع
المتوسط العام		4.75	0.5275		مرتفع

يتضح من الجدول (12) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.47–4.91)، وكان أعلى متوسط للفقرة (65) والتي تنص على " يقيس مؤشر مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة مخاطر التوظيفات التى قد يتعرض لها " بمتوسط حسابى (4.91) وانحراف معياري (0.29) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (64) والتى تنص على " يتم قياس المتانة للجهاز المصرفى من خلال مؤشرات كفاية رأس المال حسب معايير بازل ومتطلبات البنك المركزي الأردنى " كان المتوسط الحسابى (4.81) والانحراف المعياري (0.58) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (66) والتى تنص على " يتم تقدير قيمة الأصول وحقوق الملكية بناءً على معايير بازل عند احتساب النسب المطلوبة لكفاية رأس المال " كان المتوسط الحسابى (4.81) والانحراف المعياري (0.58) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (67) والتى تنص على " نسبة شريحة رأس المال الأساسى إلى موجودات البنك المرجحة بالمخاطر لا تقل عن 6% " بمتوسط حسابى (4.47) وانحراف معياري (0.66) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.75) بانحراف معياري (0.527) وهو بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ذلك من أن نسبة كفاية المال لها أهمية فى البنوك التجارية حيث توظف لمواجهة مخاطر التوظيفات التى قد تتعرض لها البنوك التجارية، كما أن هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 6% حتى لا تواجه البنوك أى مخاطر فيها.

الجدول 13 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالى الديون

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
34	تعرف الديون غير العاملة بحسب تعليمات البنك المركزي على أنها الديون التى مضى على استحقاقها مدة 90 يوماً فأكثر	4.91	0.29	1	مرتفع
35	يتم إظهار الديون غير العاملة إلي إجمالى الديون فى القوائم المالية للبنك	4.47	0.66	2	مرتفع
36	يشير مؤشر تغطية مخصص تدنى التسهيلات للديون غير العاملة إلي مدى كفاية المخصصات المقتطعة من قبل البنوك لمواجهة ديونها غير العاملة	4.34	0.48	3	مرتفع
37	يحافظ البنك على مستوى جيد من الربحية بالرغم من ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالى الديون لديه	4.11	0.54	4	مرتفع
المتوسط الحسابي		4.45	0.49		مرتفع

يتضح من الجدول (13) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.91–4.11)، وكان أعلى متوسط للفقرة (68) والتى تنص على " تعرف الديون غير العاملة بحسب تعليمات البنك المركزي على أنها الديون التى مضى على استحقاقها مدة 90 يوماً فأكثر " بمتوسط حسابى (4.91) وانحراف معياري (0.29) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (70) والتى تنص على " يتم إظهار الديون غير العاملة إلى إجمالى الديون فى القوائم المالية للبنك " كان المتوسط الحسابى (4.47) والانحراف المعياري (0.66) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (69) والتى تنص على " يشير مؤشر تغطية مخصص تدني التسهيلات للديون غير العاملة إلى مدى كفاية

المخصصات المقتطعة من قبل البنوك لمواجهة ديونها غير العاملة " كان المتوسط الحسابي (4.34) والانحراف المعياري (0.48) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (71) والتي تنص على " يحافظ البنك على مستوى جيد من الربحية بالرغم من ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لديه " بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.54) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.45) بانحراف معياري (0.49) وهو بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ذلك من أن البنك يحافظ على مستوى مرتفع من الربحية بالرغم من ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، إلى إجمالي الدين لديه، لأنها لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك.

الجدول 14 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
38	يعد العائد على حقوق المساهمين ROE من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية	4.91	0.29	1	مرتفع
39	يدل هذا المؤشر ROE على الاستغلال الأمثل للأصول	4.81	0.58	2	مرتفع
40	يعتبر هذا المؤشر ROE المقياس الشائع للعائد الذي يطلبه المساهمون مقابل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم	4.81	0.58	3	مرتفع
41	يعكس هذا المؤشر ROE مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف	4.72	0.88	4	مرتفع
42	يدل ارتفاع مؤشر ROE على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية	4.72	0.88	5	مرتفع
المتوسط العام		4.79	0.64		مرتفع

يتضح من الجدول (14) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.91-4.72)، وكان أعلى متوسط للفقرة (72) والتى تنص على " يعد العائد على حقوق المساهمين ROE من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية " بمتوسط حسابى (4.91) وانحراف معياري (0.29) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (74) والتي تنص على " يدل هذا المؤشر ROE على الاستغلال الأمثل للأصول " كان المتوسط الحسابى (4.81) والانحراف المعياري (0.58) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (75) والتى تنص على " يعتبر هذا المؤشر ROE المقياس الشائع للعائد الذي يطلبه المساهمون مقابل المخاطر التى تتعرض لها استثماراتهم " كان المتوسط الحسابى (4.81) والانحراف المعياري (0.58) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (73) والتى تنص على " يعكس هذا المؤشر ROE مدى الكفاءة فى إدارة ومراقبة التكاليف " كان المتوسط الحسابى (4.72) والانحراف المعيارى (0.88) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (76) والتى تنص على " يدل ارتفاع مؤشر ROE على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية " بمتوسط حسابى (4.72) وانحراف معياري (0.88) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.79) بانحراف معياري (0.64) وهو بمستوى مرتفع.
ويمكن تفسير ذلك من خلال أن هناك مؤشرات عدة لقياس الربحية فى البنوك التجارية ولعل أهمها العائد على حقوق المساهمين ROE، والذي يدل على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية فى البنوك التجارية.

الجدول 15 – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال السُّيولة

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
43	يوازن البنك بين النقد المتوفر لديه والأصول القابلة للتسييل فى إدارة مخاطر السُّيولة	4.68	0.47	1	مرتفع
44	إن ارتفاع مؤشر السُّيولة يعني زيادة فى قيمة الموجودات السائلة فى البنك، وبالتالى انعكاسها سلبيا على ربحية البنك	4.68	0.47	2	مرتفع
45	ينظر المحللون لمؤشر السُّيولة بقلق، لكونه يشير لمشكلات فى التدفق النقدى على المدى القصير	4.48	0.50	3	مرتفع
46	يوجد جهة متخصصة لمراقبة وضع السُّيولة فى البنك أولاً بأول	4.43	0.50	4	مرتفع
47	يهدف مؤشر السُّيولة إلى تقييم قدرة البنك على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل بمجموع موجوداته السائلة	4.34	0.48	5	مرتفع
المتوسط العام		4.522	0.484		مرتفع

يتضح من الجدول (15) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.68–4.34)، وكان أعلى متوسط للفقرة (80) والتى تنص على " يوازن البنك بين النقد المتوفر لديه والأصول القابلة للتسييل فى إدارة مخاطر السُّيولة " بمتوسط حسابى (4.68) وانحراف معياري (0.47) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (81) والتى تنص على " إن ارتفاع مؤشر السُّيولة يعنى زيادة فى قيمة الموجودات السائلة فى البنك، وبالتالى انعكاسها سلبيا على ربحية البنك " كان المتوسط الحسابى (4.68) والانحراف المعياري (0.47) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (78) والتى تنص على " ينظر المحللون لمؤشر السُّيولة بقلق، لكونه يشير لمشكلات فى التدفق النقدى على المدى القصير " كان المتوسط الحسابى (4.48) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما الفقرة (79) والتى تنص على " يوجد جهة متخصصة لمراقبة وضع السُّيولة فى البنك أولاً بأول " كان المتوسط الحسابى (4.43) والانحراف المعياري (0.50) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط للفقرة (77) والتى تنص على "يهدف مؤشر السُّيولة إلى تقييم قدرة البنك على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل بمجموع موجوداته السائلة. " بمتوسط

حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.48) وهو بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط العام (4.52) بانحراف معياري (0.484) وهو بمستوى مرتفع.
ويمكن تفسير ذلك من خلال أن توفر السُّيولة النقدية في البنوك يعد عاملاً هاماً يمكن للبنوك التجارية من خلالها الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويمكن له من خلالها تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها في حال نقص هذه السيولة.

- **فرضيات الدراسة:**

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H_01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية.
للإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه في الجدول (16).

الجدول 16 – نتائج تحليل الانحدار أثر إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.110[a]	.012	0.110	2.608	.108[b]

من الجدول (16) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. بلغ (0.11) وأن قيمة الإحصائي ف بلغت (2.608) وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إدارة مخاطر السُّيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. وللإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه في الجدول (17).

الجدول 17 – نتائج تحليل الانحدار أثر التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.251[a]	.063	0.251	14.256	.000[b]

من الجدول (17) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين أثر التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية. بلغ (0.251) وأن قيمة الإحصائى ف بلغت (14.256) وهى دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر التزام المسئولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.
للإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه فى الجدول (18).

الجدول 18 – نتائج تحليل الانحدار أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.071[a]	.005	0.071	1.082	.300[b]

من الجدول (18) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية. بلغ (0.071) وأن قيمة الإحصائى ف بلغت (1.082) وهى ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر الموازنة بين المخاطر والعوائد على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.
للإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه فى الجدول الآتى.

الجدول 19 – نتائج تحليل الانحدار أثر الموازنة بين المخاطر والعوائد على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.252[a]	.063	0.252	14.338	.000[b]

من الجدول (19) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية. بلغ (0.252) وأن قيمة الإحصائى ف بلغت (14.338) وهى دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر الموازنة بين المخاطر والعوائد على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.
للإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه فى الجدول (20).

الجدول 20 – نتائج تحليل الانحدار أثر الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.598[a]	.357	0.598	117.830	.000[b]

من الجدول (20) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية. بلغ (0.598) وأن قيمة الإحصائى ف بلغت (117.83) وهى دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية.
للإجابة عن الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار والذي تظهر نتائجه فى الجدول (21).

الجدول 21 – نتائج تحليل الانحدار أثر توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.737[a]	.543	0.737	251.599	.000[b]

من الجدول (21) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية. بلغ (0.737) وأن قيمة الإحصائى ف بلغت (251.599) وهى دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية

الفرضية الرئيسية الثانية $H_0$2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية يعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمى، الخبرة، المستوى الوظيفى، صفة المدقق).

للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار (ت) للجزء الخاص بمتغير الجنس، واجراء اختبار تحليل التباين الأحادى لمتغيرات العمر، المؤهل العلمى، الخبرة، المستوى الوظيفى، صفة المدقق). والجدول (22) تبين نتائج ذلك.

1- الجنس:

الجدول 22 – نتائج اختبار (ت) للفروق فى أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	ت	الدلالة
ذكور	144	4.61	0.44	-1.280	0.20
إناث	70	4.69	0.33		

من الجدول (22) يتضح أن قيمة الإحصائى ت بلغت –1.280 وهى ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة فى أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفى فى ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير الجنس.

2- العمر:

الجدول 23 – نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تبعا لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	1.607	3	.536	3.306	.021
داخل المجموعات	34.029	210	.162		
المجموع	35.636	213			

من الجدول (23)، يتضح أن قيمة الإحصائي ف بلغت 3.30 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير العمر.

3- المؤهل العلمي:

الجدول 24 – نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	.603	3	.201	1.206	.309
داخل المجموعات	35.033	210	.167		
المجموع	35.636	213			

من الجدول (24)، يتضح أن قيمة الإحصائي ف بلغت 1.206 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3- الخبرة:

الجدول 25 – نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تبعا لمتغير الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	1.226	3	.409	2.494	.061
داخل المجموعات	34.411	210	.164		
المجموع	35.636	213			

من الجدول (25)، يتضح أن قيمة الإحصائي ف بلغت 2.494 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير الخبرة.

5- المسمى الوظيفي

الجدول 26 – نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	0.603	3	0.201	1.206	0.309
داخل المجموعات	35.033	210	0.167		
المجموع	35.636	213			

من الجدول (26)، يتضح أن قيمة الإحصائي ف بلغت 1.206 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

6- صفة المدقق

الجدول 27 – نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تبعا لمتغير صفة المدقق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	.911	4	.228	1.370	.245
داخل المجموعات	34.726	209	.166		
المجموع	35.636	213			

من الجدول (27)، يتضح أن قيمة الإحصائي ف بلغت 1.37 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية يعزى لمتغير صفة المدقق.

خاتمة:

أولا – نتائج الدراسة وتفسيرها:
بينت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. وجاءت هذه النتيجة غير متوافقة مع دراسة (الأغا & أبو جامع، 2011) التي توصلت إلى كفاءة الإدارة العملية النقدية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتزام الإدارات العليا بإدارة أنشطة السُيولة المصرفية وفق إستراتيجية وأهداف إدارة مخاطر السيولة؛
- أشارت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر التزام المسؤولين بأسس القروض والائتمان السليم على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر إدارة جيدة لمحفظة القروض على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؛
- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في أثر الموازنة بين المخاطر والعوائق على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؛
- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الاستفادة من وفرة المعلومات على أداء القطاع الحكومي في ظل المعايير الدولية؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر توزيع جيد للموارد المتاحة على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية؛
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر إدارة مخاطر السُيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية، الأمر الذي قد يعزى إلى اختلاف المكونات الشخصية والوظيفية من شخص لأخر، مما يساهم في اختلاف وجهات النظر وأرائهم حول العوامل موضوع الدراسة.

ثانياً– التوصيات:

- زيادة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية، وعن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها البنك، وذلك من خلال التأكيد على أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب، الأمر الذي يعزز من ثقة أصحاب المصالح في البنك بما في ذلك المستثمرين الحاليين والمحتملين؛
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) والأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك وفق متطلبات الجهات الرقابية؛
- قيام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات لجميع البنوك التجارية بأن تتضمن تقاريرها السنوية بنداً بخصوص مخاطر السُيولة وفق متطلبات لجنة بازل III؛
- أن تقوم البنوك التجارية برفع مستوى الحاكمية المؤسسية للحد من درجة المخاطرة في السوق وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يشجع المودعين في التعامل مع البنوك التجارية؛
- عقد دورات تدريبية لموظفي البنوك، لحثهم على مواكبة المواضيع الحديثة للمخاطر المصرفية، بما في ذلك متطلبات لجنة بازل II وبازل III، وعلى وجه الخصوص مخاطر السيولة.

الهوامش والمراجع:

أبو صلاح، مصطفى صالح (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
الأغا، وفيق، أبو جامع، نسيم، (2011). "توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السُّيولة المصرفية: دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة ". مجلة "تنمية الرافدين"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 33، العدد 105، العراق، ص ص 141-163.
حشاد، نبيل، (2005): دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
الحلفي، عبد الجبار، (2007). أسلوب إدارة المخاطر في المصارف العراقية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
حماد، طارق، (2003): التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
خان، طارق الله، أحمد، حبيب، (2003). إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
الدوري، مؤيد، الحسيني، فلاح، (2000). إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.
دليل بورصة عمان السنوي،

http//:www.exchange.jo

رضوان، سمير، (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها – دراسة مقارنة بين النظم الوظيفية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة.
الزيدانين، جميل، (1995): إدارة المؤسسات المالية المتخصصة: الأردن كحالة تطبيقية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
شاهين، علي عبد الله، (2005). "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة 08-09 أيار، 2005م.
صيام، أحمد، (2003): مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
طيبة، عبد العزيز، برايمي، محمد، (2008). "بازل 3 وتيسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، الجزائر، يومي 11- 12 مارس 2008م.
عقل، مفلح، (1999): إدارة السُّيولة في المصارف التجارية الأردنية وجهات نظر مصرفية، مطابع البنك العربي، عمان.

عمرو، محمد، (2006). " إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية"، أطروحة دكتوراه، الأردن.
الفاعوري، أسامة، (2007). "إدارة المخاطر ودور مشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات – دراسة تطبيقية للدولة الأردنية"، المؤتمر العلمي السنوي الدوري السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان.
اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، (2003): قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2003، أبو ظبي.
موقع البنك المركزي الأردني، منشورات في الموقع الالكتروني.
http//:www.cbj.gov.jo
مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2005): المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005م، ماليزيا.
مروان، عوض، قندح، عدلي، (2010). ربحية للبنوك العاملة في الاردن " دائرة الدراسات – جمعية البنوك في الاردن، عمان.
Coake, S. J. and Steed, L. G. (2001). "SPSS Analysis without Anguish Version 10.0 for Windows". New York: John Wiley and Sons.
Dorfman, Mark S. (1998): "Introduction to Risk Management and Insurance", 6th ed.., Prentice-Hall, p.15
Eubanks, Walter W. (2006): "The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification of I", Congressional Research Service, Library of Congress, USA.
Gatev, E. and Strahan, P. E. (2003), Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory and Evidence from the Commercial Paper Market, working paper, 9956, NBER.
Gujarati, D. N. and Porter, D. C. (2009), Basic econometrics, Boston: McGraw-Hill.
Hair, J. F., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C. (2010), Multivariate Data Analysis, (2nd Edition). New York: Prentice-Hall.
Laeven, Luc & Levine, Ross (2008): "Bank Governance, Regulation, and Risk Taking," Brown University and NBE.
Morgan, J P (1995): "Introduction to Risk Metrical",4th ED, pp.7-9.
Poole, William (2008). Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk,Delaware Captive Insurance Association 2008 – 3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington, Delaware, October 8, 2008.
Rejda, George E, (2001): "Principles of Risk Management and insurance", 7th Ed Addition Wesley Longman, Inc, pp.60-63.
Rose , P.S and S. C. Hudgins, (2006): Bank Management & Financial Services, Sixth Edition, New York, MC Graw HiII, p.64.